الأمانــة العامــة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

سعادة السيد/ بشار الصيفي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني بدولة فلسطين

فـي

اجتماع المجلـس الاقتصــادي والاجتماعـي

الدورة العاديـة (116)

على المستوى الوزاري

الأمانة العامة: 3 سبتمبر/ أيلول 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الأمين العام لجامعة الدول العربية – الدكتور أحمد أبو الغيط،

معالي وزير التجارة وتنمية الصادرات في الجمهورية التونسية الشقيقة،

سعادة وكيل الوزارة بوزارة المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين الشقيقة،

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أكون اليوم بينكم نيابةً عن معالي الأخ وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني، لأنقل لكم تحيات شعبنا الفلسطيني الصامد والمرابط على أرضه في الضفة الغربية وقطاع غزة، والمتشبث بعمق ثراه الوطني كتشبث الزيتون من أيام كنعان أمام آلة الحرب والإبادة الإسرائيلية التي تشنها حكومة اليمين المتطرف في سابقة خطيرة وتحدٍّ أرعن لكل المواثيق والمعاهدات الدولية.

الحضور الكريم

بدايةً أود أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومعالي الأخ الأمين العام على تنظيم هذا الاجتماع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (116).

والشكر الموصول للشقيقة مملكة البحرين على دورها المميز في قيادة الدورة السابقة، وأهنئ الجمهورية التونسية الشقيقة توليها رئاسة الدورة الحالية، متمنياً لها التوفيق والنجاح في خدمة أهداف أمتنا العربية المجيدة.

كما لا يفوتنا أن نُعبّر عن شكرنا وتقديرنا العميق لكل الدول العربية الشقيقة للدعم المستمر لشعبنا الفلسطيني وقضيته العادلة سياسياً واقتصادياً.

أصحاب المعالي والسعادة

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني ومنذ حرب الإبادة التي تشنها دولة الاحتلال على قطاع غزة والضفة الغربية، لضربات قاسية وغير مسبوقة نتيجة للاستهداف المباشر وغير المباشر الذي تقوم به سلطات الاحتلال لإضعاف وتقويض الاقتصاد الوطني الفلسطيني لخلق بيئة طاردة من خلال خلق واقع من الفقر والمجاعة والبطالة، لتهجير أبناء شعبنا بالتوازي مع الإجراءات العسكرية.

حيث تم استهداف وتدمير ما يزيد عن 90% من المنشآت التجارية والصناعية في قطاع غزة بشكل كامل، وارتفعت نسبة البطالة لأكثر من 85% بالتوازي مع التدمير الممنهج للبِنَى التحتية والخدماتية والتعليمية والصحية؛ حيث بات أكثر من مليوني فلسطيني دون مأوى ويعيشون تحت وطأة القصف والتجويع والتهجير، وارتقاء مئات الألوف من أبناء شعبنا بين شهيدٍ وجريحٍ ومُعاق.

وأما الواقع الاقتصادي في الضفة الغربية فهو ليس بأفضل حال، فمنذ بداية هذه الحرب الطاحنة قامت سلطات الاحتلال بتقطيع أواصل التواصل الجغرافي بين المدن والقرى الفلسطينية؛ من خلال إقامة أكثر من 960 حاجزاً وبوابة لمنع حركة الأفراد والبضائع في سابقة خطيرة، بالإضافة للاقتحامات المستمرة للمدن والقرى وتهجير أكثر من 40 ألف فلسطيني من مخيمات شمال الضفة الغربية، وتحديداً في جنين وطولكرم، إضافةً للتوسع الاستيطاني غير المسبوق والسيطرة على مواردنا الطبيعية والأراضي الخصبة والمياه، إضافةً لمنع عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الخط الأخضر، بالإضافة لإجراءات حكومة اليمين الإسرائيلي في قرصنة ومصادرة أموال المقاصة، والتي تشكل أكثر من 65% من موازنة الحكومة الفلسطينية. كل هذه الإجراءات أدت إلى تراجع وخسائر كبيرة في كافة القطاعات الاقتصادية تعدّت 50%، بالإضافة لعجز الحكومة الفلسطينية من الإيفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها في قطاعات التعليم والصحة والأمن، كما ارتفعت نسبة البطالة إلى ما يزيد عن 35% في الضفة الغربية، وانكمش الاقتصاد الفلسطيني بشكل غير مسبوق.

أصحاب المعالي والسعادة والعطوفة

الحضور الكريم

بالرغم هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها شعبنا، إلا أننا مصممون على الصمود والثبات، نسير بخُطىً واثقة بالله وإرادة أبناء شعبنا ودعم أحرار العالم نحو إقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وبالرغم من هذا الواقع المأساوي إلا أن الحكومة الفلسطينية ووزارة الاقتصاد الوطني اتخذت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها أن تعزز الاقتصاد الفلسطيني من خلال دعم المنتج الوطني وتعزيز قدرته التنافسية وتوفير البيئة المشجعة للاستثمار عبر سن القوانين العصرية كقانون الشركات والتجارة الالكترونية وقانون المنافسة، وغيرها من القوانين الحديثة. كذلك العمل جاري على التحول الرقمي لكافة الخدمات ودعم وإنشاء المناطق الصناعية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخصوصاً المشاريع الريادية للنساء والشباب وفتح الآفاق لتصدير المنتجات الفلسطينية للأسواق الخارجية، إضافة لتعزيز الاتفاقات الثنائية مع الأشقاء العرب من خلال عقد اللجان المشتركة واللجان الاقتصادية ومنتديات رجال الأعمال، والذي من شأنه أن يعزز العمل العربي المشترك على الصعيد

الاقتصادي. كما أنهت الحكومة كافة الخطط والبرامج الهادفة لإعادة الإعمار وإنعاش الاقتصاد في قطاع غزة، وذلك بشكل مباشر وفي اليوم التالي لوقف حرب الإبادة ضد أبناء شعبنا.

الحضور الكريم

إن الواقع الإنساني والاقتصادي الصعب الذي يمر به شعبنا غير مسبوق، وهذا يتطلب تضافر كل الجهود في المجتمع الدولي لوقف هذه الحرب من جهة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لإعادة الإعمار من جهة أخرى، وبالتوازي مع تدخلات طارئة وعاجلة تُمكّن الحكومة الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها الخدماتية للشعب الفلسطيني في ظل هذا الحصار المالي الذي يفرضه الاحتلال على شعبنا. ومن هنا نناشد الأشقاء العرب، كما عوّدونا دائماً، بمزيد التدخلات العاجلة وتفعيل شبكة الأمان العربية ودعم الاقتصاد الفلسطيني ومشاريع البِنَى التحتية، لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني للثبات على أرضه وقطع الطريق على كل محاولات التهجير الهادف لشطب القضية الفلسطينية.

وفي الختام، فإن قضيتنا تمر بمرحلة دقيقة واستهداف غير مسبوق، إلا أن ثقتنا بالله عز وجل ثم بأمتنا العربية راسخة، في دعم صمود شعبنا حتى نيل حقوقه المشروعة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،